

هل لابن هشام أو هام وهل عليه مأخذ؟

لابد للصارم أن ينبو وللجواد أن يكبو، وللإنسان في طور نضجه أن يهفو،
فالكمال والعصمة والكبرياء، والعظمة لله وحده، وقد رأيت لابن هشام
هفوات، ولكنها هينات.

منها قوله في الشذور في الكلام على إن وأخواتها، «يجب كسر إن في تسع
مسائل».

الخامسة: أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة، وهو إذ وإذا
وحيث، نحو: جلست حيث إن زيدا جالس، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح
إن بعد حيث، وهو لحن فاحش، فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة، وأن المفتوحة
ومعمولاها في تأويل المفرد.

قال الشيخ عبادة: اعلم أن شراح ابن الحاجب أوجبوا الفتح نظراً إلى أن
الأصل في المضاف إليه الأفراد، وقد وجه المصنف ما اختاره بقوله: فإنها لا
تضاف إلا إلى الجملة، وإن المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد، ثم قال:
والحق جواز الأمرين؛ لأنه ورد إضافة «حيث» إلى مفرد نحو: حيث سهيل
طالعا من قول الشاعر:

كما ترى حيث سهيل طالعا

نجماً يضيء كالشهاب لامعا

وهذا البيت لم تعرف له نسبة إلى قائل، وقد ورد فيه رفع سهيل وطالع
فتكون إضافة «حيث» إلى جملة، ولكن يضعف هذه الرواية نصب رويّه حيث
لم يرو لامع بالرفع، وأياً ما كان فإن إضافة «حيث» إلى مفرد ذهب إليه
الكسائي وجعله مقيساً، وإن شذ ذلك في رأى جمهرة النحاة.

وبعضهم يجعل «إن» إذا فتحت بعد حيث مبتدأ مع ما بعدها ويقدر لذلك
خبراً، فحيث في الواقع مضافة إلى جملة، وفتحها جائز، وليس بلحن فاحش